



الفصل الرابع الحكم الرشيد

تحليل الواقع :

تركز خطة التنمية 2018-2022 على الابعاد المختلفة للحكومة : اللامركزية الادارية، المشاركة، النزاهة والشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، النفاذ إلى العدالة، كما تتناول موضوع اعادة النظر في مؤسسات الخدمة المدنية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وفي تعزيز ركائز الحكم الرشيد (الحكومة الالكترونية)، فضلا عن حوكمة القطاع الخاص إذ يعد شريكاً أساسياً في التنمية.

1 - حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة:

يتطلب ارساء قواعد الحكم الصالح تعزيز قدرات الدولة بالاستناد إلى حكم القانون ، باعتباره المرجعية الوحيدة الصالحة لادارة شؤون البلاد وضبط العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص والذي يستقيم بفصل السلطات لضمان قيام ديمقراطية صحيحة ويتوفر منظومة قانونية متكاملة ومستقرة.

التحديات:

1. بطء عملية التشريع في العراق وبشكل لا يتناسب ومتطلبات عملية التحول السياسي من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي كذلك عدم تشريع قانون ينظم عمل الأحزاب وادوارها في العملية الديمقراطية.
2. استمرار تأثير السلطة القضائية بالولاءات الفرعية (القبلية والطائفية والمذهبية والمناطقية) وضعف روح المواطنة والتخندق خلف المصالح الضيقة.
3. وجود مؤشرات دالة على عدم تحقق المعايير الدولية لحقوق الانسان فيما يتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال: (تجنيد الاطفال، الانتهاكات ضد الاطفال، الاطفال الايتام، المشردين)، والممارسات الضارة بحقوق المرأة (تزويج القاصرات، والعنف الأسري) وبعض مظاهر الانتهاك المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية (الاختطاف والسبي) وبخاصة تلك التي تعرضت لها الأقليات الدينية.
4. عدم مطابقة السجون للمعايير الدولية فضلا عن عدم حسم الدعاوي القضائية في الوقت المناسب.

2 - اللامركزية الادارية والحكم المحلي:

على الرغم من صدور قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته وما تضمنه من نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات إلى الحكومات المحلية في المحافظات لدعم اللامركزية الادارية، إلا ان تطبيقه يحتاج إلى جدية أكبر للابتعاد عن النهج المركزي وضمان تطبيق سليم لعملية التحول وتجاوز السلبيات المرتبطة بضيق الفترة الزمنية لانجاز هذا التحول.

التحديات:

1. بطء عملية نقل الصلاحيات لبعض الوزارات وما ي صاحبها من إشكاليات مالية وإدارية وفنية.
2. عدم وضوح حدود الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والحاجة إلى تعديل

- قوانين الوزارات الاتحادية بما يواكب التحول إلى الإدارة اللامركزية .
3. عمل السلطات المحلية خارج حدود اختصاصاتها وعدم وجود اليات ومؤشرات للرقابة وتقييم الأداء.
4. تعدد مصادر وانظمة التمويل في الوزارات التي تم نقل صلاحياتها.

3 - النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد :

يعاني العراق من عدم وجود معيار وطني لتحديد مؤشر الفساد الذي على اساسه يتم تقييم الواقع الحالي. وعلى الرغم من ذلك فقد عملت هيئة النزاهة على إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للسنوات من 2016-2020 والتي تضمنت معايير ومؤشرات لتحديد مستويات الفساد.

التحديات:

1. التأخير في حسم أغلب قضايا النزاهة والفساد من قبل القضاء وعدم وجود اتفاقيات ثنائية ملزمة بين العراق ودول العالم تلزم الاطراف المعنية في استرداد المتهمين والاموال.
2. عدم اقرار قانون ملزم لكشف الذمة المالية والاكتفاء حالياً بعقوبة ادارية للمخالف من قبل وزارته ما يمثل تحدياً بتهرب الكثير من المسؤولين عن الافصاح عن ذممهم المالية.
3. عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات والوثائق العامة التي تضمن الوصول إلى المعلومة والاطلاع عليها من أصحاب المصلحة.

4 - الخدمة المدنية:

نظرا لقدم القوانين والتشريعات التي تنظم شؤون الوظيفة العامة فان إعادة النظر بالمنظومة القانونية كلها أصبح امرا ملحا خاصة فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون تقاعد موظفي الدولة وقانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي. كما ان وضع معايير تعتمد على الكفاءة والجدارة في اختيار القيادات الادارية يعد اولوية لوجود خلل وتلكؤ كبير في اختيار كبار الموظفين العموميين إذ ان هذا الاختيار يتسم بغياب التخطيط السليم والعشوائية.

التحديات

1. عدم تفعيل مجلس الخدمة العامة الاتحادي والعمل بقانون المجلس رقم (4) لسنة 2009 كذلك عدم تحديث قوانين الخدمة المدنية ذات العلاقة بشؤون الوظيفة العامة.
2. تداخل في الاختصاصات وصلاحيات المؤسسات وذلك لغياب التشريعات التي تحدد اهداف ومهام وواجبات هذه المؤسسات فضلا عن التوجه العام لقادة المؤسسات الحكومية نحو المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات (تركيز الصلاحيات).
3. غياب المعايير والمؤشرات لقياس الاداء والتي تكشف عن الانحرافات بين المخطط والمنفذ وتشخيص الاسباب.

4. تحسين القدرات البشرية في الأجهزة الامنية.
5. تأهيل البنى التحتية للسجون.
6. تبسيط اجراءات حسم الدعاوى.
7. تطوير قدرات الملاكات القضائية والتحقيقية
8. تطوير الاجراءات القانونية واساليب حماية للقضاة

الهدف الثاني : تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين أداء المؤسسات المعنية بحقوق الانسان وتطوير قدرات العاملين فيها.
2. تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية بالنازحين والمهجريين.
3. تطوير قدرات العاملين في مجال النازحين والمهجريين.
4. تحسين أداء المؤسسات المعنية بالفئات الهشة في المناطق المتأثرة بالعمليات الارهابية .

المحور الثاني : اللامركزية والحكم المحلي

الهدف : تحسن تطبيق اللامركزية الإدارية .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تحديث قوانين الوزارات التي تم نقل اختصاصاتها إلى المحافظات لتوائم النهج اللامركزي.
2. تحديث قانون الادارة المالية في العراق .
3. اعداد دليل الصلاحيات المنقولة من الحكومة الاتحادية إلى الحكومات المحلية .
4. دراسة الواقع الفعلي للادارات المحلية بعد نقل الاختصاصات والوظائف للمحافظات .
5. تطوير قدرات الحكومات المحلية . وتطبيق معايير صارمة لاختيار القيادات الادارية العليا والوسطى في الحكومات المحلية.
6. اعادة النظر بالهيكل التنظيمية للمؤسسات التابعة إلى الحكومات وبما يتوافق مع النهج اللامركزي.
7. تنفيذ قانون مجلس الخدمة الاتحادي وانشاء مجالس الخدمة في الحكومات المحلية.

المحور الثالث : النزاهة والشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد

الهدف: تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.

وسائل تحقيق الهدف :

1. تطوير قدرات العاملين في الجهات الرقابية.
2. تطبيق نظم تدقيق ورقابة الكترونية.
3. تطبيق خدمات النافذة الواحدة.
4. ارساء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة.

المحور الرابع : الخدمة المدنية**الهدف : تحسين أداء الجهاز الإداري بشكل كفوء وفعال.****وسائل تحقيق الهدف:**

1. اعداد دراسة مسحية شاملة للتعرف على مدى الترهل في الهياكل التنظيمية والوظيفية في الجهاز الحكومي.
2. تعديل القوانين الخاصة بالوزارات والهيئات التي تمت هيكلتها.
3. تطوير اداء القيادات الادارية وآليات اختيارها للوصول إلى مؤسسات حكومية كفوءة وفاعلة في أداءها.
4. اعتماد أنظمة إدارية محدثة.

المحور الخامس : المشاركة العامة**الهدف : ضمان مشاركة عامة فاعلة في عملية صنع القرار****وسائل تحقيق الهدف:**

1. تعزيز قدرات الحكومات المحلية في بناء شبكات تواصل مع الاطراف الفاعلة في آلية صنع القرار.
2. بناء شراكات فاعلة لأصحاب المصلحة في اعداد الخطط والموازنات التخطيطية للمحافظات .

المحور السادس: الحوكمة الالكترونية**الهدف: اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية****وسائل تحقيق الهدف:**

1. اعتماد منظومة قانونية داعمة للحكومة الالكترونية .
2. تطوير السياسات المتكاملة لتقنية المعلومات (التوافقية / التشغيلية / التشغيل البيئي).
3. إعداد خطط وبرامج لتطبيق الحوكمة الالكترونية بالاعتماد على التجارب العالمية في هذا المجال.
4. تحسين الجاهزية الالكترونية.